مجتمع

اليونان: فرق الإطفاء تعمل على إخماد حرائق

لليوم الثاني على التوالي، يبذل عمال الإطفاء جهوداً كبيرة لاحتواء حريق شبّ جنوبي اليونان، ما أجبر السلطات على إجلاء السكان مع الحرص على عدم وصول الحرائق إلى المنازل المطلة على الساحل. وأعلنت خدمات الإطفاء أنّه تم احتواء الحريق خارج مدينة كورنث في وقت مبكر أمس. وما زال أكثر من 250 عامل إطفاء وأربع طائرات وأربع مروحيات يعملون على إطفاء النيران مع توقع زيادة سرعة الرياح في وقت لاحق. وأُخلِي العديد من المناطق السكنية القريبة من الشاطئ في وقت متأخر ليل أول من أمس في موقع يضم الكثير من المنازل الصيفية. (أسوشييتد برس)

تراجع «مقلق» لعدد أسماك القرش

كشفت دراسة هي الأولى من نوعها أن عدد أسماك القرش الرمادية (أو قرش الشُعَب المرجانية) تراجع بشكل خطير، ويعود سبب ذلك خصوصاً إلى أنشطة الصيد، مشيرة إلى أن عدداً «مقلقاً» من الفصائل تُعتبر «منقرضة وظيفياً». وقد أعدّت هذه الدراسة المنشورة في مجلة «نيتشر» البريطانية استناداً إلى حصيلة 15 ألف كاميرا صوّرت على مدى أربع سنوات أكثر من 370 شعبةً مرجانية في حوالى 60 بلداً بهدف إحصاء عدد أسماك القرش في العالم. وقال آرون ماكنيل، وهو أحد الذين أعدّوا الدراسة، إن نتائجها «مقلقة جداً». (فرانس برس)

تباعد في صلاة الأضحى

كما في عيد الفطر، سينغّص فيروس كورونا فرحة الكثير من الدول العربية والإسلامية بعيد الأضحى الذي يحلّ بعد أيام. وإن كانت بعض الدول قد خففت من القيود التي كانت قد فرضتها سابقاً، إلا أن الخوف الناتج عن استمرار ارتفاع عدد الإصابات، والاضطرار إلى وضع الكمامات، والتحذير من التجمعات وغيرها، كلّها عوامل تؤثّر سلباً على فرحة المواطنين بالعيد. وللعيد في مصر نكهة خاصة، إذ ما زالت البلاد تحافظ على بعض التقاليد، كأداء صلاة العيد وشراء الملابس الجديدة وإعداد الكعك وزيارة المقابر والأهل والأقارب، عدا عن تزيين الشوارع. وهذه الأجواء، على بساطتها وعفويتها، تخفّف من أعباء الحياة، وتسعد الناس في ظلّ الأزمة الاقتصادية وتفشّي كورونا. إلا أن الفيروس ما زال يفرض على السلطات الاستمرار في اتخاذ بعض الإجراءات بهدف الحد من تفشيه. أول من أمس، وعقب اجتماع اللجنة العليا لإدارة أزمة فيروس كورونا برئاسة رئيس الوزراء مصطفى مدبولي، أصدرت الحكومة بياناً جاء فيه: «في ما يتعلق بصلاة عيد الأضحى، تم التوافق على أن تتم بنفس القواعد التي تم تطبيقها في صلاة عيد الفطر، من نقل للصلاة من أحد المساجد الكبرى، مع التكبيرات والخطبة». وخلال عيد الفطر، أعلنت وزارة الأوقاف المعنية بشؤون المساجد، إتمام الصلاة من مسجد السيدة نفيسة في العاصمة القاهرة، بنحو 20 مصلياً من العاملين بالأوقاف مع مراعاة ضوابط التباعد الجسدي، مع بثها تلفزيونياً.

(العربي الجديد)

(محمد الشاهد/ فرانس برس)

زراعة بيتيّة في مخيّم عين الحلوة

صيدا ـ **انتصار الدنان**

ليست الزراعة البيتيّة ظاهرة جديدة في مخيّم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين في مدينة صيدا (جنوب لبنان)، وتحديداً الزراعة على السطوح. لكن اليوم، وفي ظل الأزمة الاقتصاديّة التي يعيشها الفلسطينيون واللّبنانيون نتيجة فيروس كورونا الجديد، وارتفاع سعر صرف الدولار، زادت أسعار السلع الغذائية ومن بينها الخضار. ومع انتشار البطالة، لجأ العديد من سكان المخيم إلى زراعة الخضار على أسطح المنازل مستخدمين أي وعاء، فيما لجأ آخرون إلى الزراعة في أراض صغيرة قرب المنازل.

في هذا السياق، يقول أستاذ الرياضيات المياوم في مدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، محمد ياسين، والذي يتحدّر من بلدة المنشية في فلسطين (قضاء طولكرم)، ويقيم في مخيم عين الحلوة، ومتزوج وله طفلان، إنه لا يتقاضى راتباً في فصل الصيف. يُضيف: «أدرّس مادة الرياضيات للصفوف المتوسطة في مدارس الأونروا، وكان لديّ مركز تربوي للتعليم الخاص في المخيم، وقد أغلقته لاحقاً بعدما أراد أصحابه إنهاء عقد الإيجار. ولم أعاود فتحه مرة ثانية لأنني لم أجد مكاناً مناسباً».

وفي ما يتعلق بالزراعة، يقول: «بداية، كان مشروع الزراعة بالنسبة لي مجرد هواية، وقد اعتدت زراع فاكهة الفريز (الفراولة) منذ ثلاث سنوات على سطح منزلي، إلى أن تطورت هذه الهواية وصرت أزرع الباذنجان، والخيار، والبندورة (الطماطم)، والفلفل الحار والحلو، والكوسى، والنعناع، وغيرها. وقبل ستة أشهر، صرت أزرع بعض أنواع الفاكهة في البيت، أي بعد ثورة 17 أكتوبر/ تشرين الأول من العام الماضي التي انطلقت إثر فشل الحكومة اللبنانية في إيجاد حلول للأزمة الاقتصادية، وقد ساءت الأحوال خلال أزمة كورونا والحجر المنزلي. وفي الوقت نفسه، خسر معظم الناس أعمالهم، كما أن أسعار الخضار ارتفعت بشكل جنوني بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار، وبات يتعذر على الفلسطيني شراء بعض أنواع الخضار. فكرت بزراعة تلك التي نحتاجها يومياً، وتحديداً الطماطم والحشائش كالبقدونس والنعناع، أقله لعائلتي».

أما عن جودة الإنتاج، فيقول: «الإنتاج ليس جيداً مائة في المائة، إذ تحتاج الزراعة إلى خبرة، وما زالت خبرتي ضعيفة. لكن في الوقت نفسه، أستشير أحد المهندسين الزراعيين في بعض الأمور، ما يساعدني على تحسين نوعية الإنتاج».

أما عن الأوعية التي يستخدمها للزراعة، فيقول إنه يستخدم أي شيء يمكن أن يزرع فيه، كوعاء استحمام الأطفال، أو قسطل المياه المالحة، أو برميل، أو غير ذلك». ويختم حديثه قائلاً: «من خلال الزراعة، حاولت تأمين ما استطعت خشية حدوث الأسوأ لأكون مستعداً». يشار إلى أن هذه الزراعة تعد عضوية ولا تستخدم فيها المواد الكيميائية.

أما وسام عبد القادر، المقيمة في المخيم، والتي تتحدّر من قطاع غزة، فتقول إنّها تعمل كمعالجة فيزيائية، «ولدي مرضاي الذين أزورهم في البيوت. لكن ليس لدي عيادة ولا أعمل في مركز متخصّص. سابقاً، كنت أعمل في مركز. لكنني تركت العمل فيه منذ ثلاث سنوات. وحالياً، أعمل في مركز الأمل للمسنين كباحثة اجتماعية».

أما عن زراعة الخضار في المنزل، فتقول: «أحب الزراعة منذ زمن، وكنتُ أشاهد كيفية زراعة الشتول والاعتناء بها من خلال اليوتيوب، وهذا الأمر شجعني كثيراً وصرت أعتني بالمزروعات من خلال اتباع الإرشادات عبر يوتيوب». تتابع: «في البداية، كنت أهتم بزراعة بعض أنواع الثمار، كالرمان، والأفوكادو والحمضيات حول منزلنا. وقد استعنت بمتخصصين للاهتمام بها. لاحقاً، صرت أهتم بزراعة الخضار، كالخيار والكوسى وغيرها، لأننا نعيش أزمة اقتصادية صعبة، وصار يتعذر علينا شراء بعض أنواع الخضار. ما ننتجه يعد كافياً لبيتنا، ونساعد الجيران بما يفيض. بعض العائلات اعتمدت على الزراعة البيتية وصارت تبيع بعض ما تنتجه». تضيف: «في المخيم جمعية ناشط الثقافية الاجتماعية تقدم شتولاً للناس لزرعها في خيام تؤمنها لمساعدتهم اقتصادياً، وقد علمت بالأمر وسأتقدم بطلب شتول وخيام من أجل الزراعة. أنا أزرع الأرض، لكنّ زراعتي ليست ناجحة مائة في المائة لأن المزروعات لا تصلها الشمس بشكل جيد بسبب التصاق البيوت في المخيم بعضها ببعض. كما أن الأشجار التي في حديقتنا تحجب نور الشمس عن المزروعات. لذلك، فإن الزراعة على الأسطح هي الأنجح لأنها تنال حاجتها من الهواء والشمس».

بطالة

تتجاوز نسبة البطالة في مخيم عين الحلوة في مدينة صيدا (جنوب لبنان)، أكثر من 70 في المائة، بحسب إحصاءات غير رسمية صادرة عن مؤسسات المجتمع المدني الأهلي الفلسطيني في المخيم. وتشير اللجان الشعبية إلى أنها تفوق الـ75 في المائة أحياناً. ويقدر عدد سكان المخيم بما بين 65 و70 ألف لاجئ، وفق إحصاءات غير رسمية.

تحقيق

كاميرات الاحتلال

أسرة الشهيد إياد الحلاق: إنهم يكذبون

يزعم الاحتلال الإسرائيلي عدم قدرته على الوصول إلى المشاهد الخاصة بالكاميرات المنصوبة في الشوارع، فقط عندما يكون فيها ما يدين جنوده الذين يمارسون القتل. هذه هي الحال مع استشهاد إياد الحلاق

القدس المحتلة ـ **محمد محسن**

لم تعد حديقة الشهيد إياد الحلاق، الذي كان من الأشخاص ذوي الإعاقة، والذي قُتل برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي في مايو/ أيار الماضي، بالبلدة القديمة من القدس، كما كانت عليه عندما كان الشهيد الفلسطيني يرعاها يوميا ويزرعها بالأزهار والنبات الأخضر. ليست الحديقة وحدها ما ذبل، فوالد إياد بات أكثر حزناً وهو يتفقد معنا حديقة نجله في حي وادي الجوز، إلى الشمال من البلدة القديمة من القدس.

يتجول خيري الحلاق والد إياد، في الحديقة ويستعيد مع «العربي الجديد» ذكرياته مع نجله. يقول إنّ الاحتلال قتله مرتين؛ الأولى حين أعدمه جنود الاحتلال بدم بارد بمحاذاة غرفة قمامة في منطقة باب الأسباط بينما كان في الطريق إلى مدرسة للأشخاص ذوي الإعاقة في منطقة باب الملك فيصل – أحد أبواب المسجد الأقصى – والثانية حين أدعت اللجنة الإسرائيلية المنبثقة من وزارة العدل الإسرائيلية للتحقيق مع عناصر شرطة الاحتلال، أنّ نحو عشر كاميرات منصوبة في المسار الذي سلكه الشهيد كانت معطلة ولم تعمل لحظة استشهاد إياد قبل إعدامه بدم بارد.

ليس أقسى على والد إياد من هذه الرواية التي جعلته أكثر حزناً وغضباً من رواية الاحتلال وكذبه حين يتعلق الأمر بإياد وبغيره من شبان استشهدوا في ظروف مشابهة على حواجز الاحتلال، وقبل في كلّ مرة إنّ الكاميرات لم تكن تعمل، ويقول والد إياد: «إنّهم كذابون، وسبحان الله حين تكون الضحية من العرب فإنّ الكاميرات لا تعمل».

يعود والد إياد ليفند رواية الاحتلال ويؤكد أنّ جميع الكاميرات كانت تعمل في ذلك الوقت ولم تتعطل بدليل أنّ يوم استشهاد إياد كان يوم أحد، وفي هذا اليوم يفعّل الاحتلال عادة جميع كاميرات المراقبة في البلدة القديمة من القدس حماية للمستوطنين الذين يستأنفون في هذا اليوم اقتحاماتهم للأقصى وعربداتهم في البلدة القديمة. ويضيف: «إنّهم يتسترون على القتلة من جنودهم، ماذا لو كان الأمر يتعلق بمستوطن أو جندي تعرض لهجوم فدائي؟ هل ستتعطل كاميراتهم عندها»؟

ملاحقة القتلة ومحاسبتهم باتتا هدف حياة والد الشهيد إياد، إذ انضم للأسرة طاقم من المحامين سيتابعون القضية حتى نهايتها، وحتى ينال القتلة جزاءهم. يتحدث الوالد لـ«العربي الجديد» عن إياد وهو يشير إلى صور وملصقات علقت داخل غرف المنزل يظهر فيها الشهيد بزهرته الشهيرة التي كان ملأ حديقته بها زرعاً ورعاية، وباتت محلات الورود تطلق عليها «ورد إياد» تكريماً لذكراه. بالرغم من ذلك، بدت حديقة إياد في جوار منزله بحاجة إلى رعاية لتعيد الحياة إلى ما تبقى من النبات الأخضر. ومع سؤال والد إياد: «هل ستعيد للحديقة عهدها الذي كان»؟ يردّ بحزن: «لا أستطيع الآن، لا أحتمل ذكريات إياد فيها، إذ كانت كل نبتة وكلّ وردة تحمل أنفاس ولدي».

حزن آخر سكن قلب الوالد المكلوم، وقلب والدة إياد التي عاتبت بقوة الإعلام الفلسطيني المحلي وتقصيره حيال ما جرى لنجلها، وتسألنا وتسأل والد الشهيد: «أليس غريباً أن يهتم الإعلام الأجنبي وحتى المعادي بقضية إياد ويغيب إعلامنا المحلي؟ لماذا يتحول إياد إلى مجرد خبر عابر في نشرات الأخبار الفلسطينية، بينما تكتب القصص وتعد الأفلام وتنتج في محطات التلفزة الأجنبية ويصبح قضية رأي عام عالمي؟».

على مدى أكثر من مائة متر سلكها الشهيد إياد، رصدت «العربي الجديد» جميع الكاميرات المنصوبة، وهي نحو عشر كاميرات، اثنتان منها موجهة نحو غرفة القمامة وعلى ساحتها حيث أعدم الشهيد هناك بدم بارد، بعدما فرّ من جنود الاحتلال محاولاً الاحتماء من رصاصهم وهو يصيح إلى جوار مرشدته: «أنا معها، أنا معها».

المحامي حمزة قطينة من طاقم الدفاع في قضية الشهيد إياد، يتحدث إلى «العربي الجديد» معلقاً بداية على ما ورد في تقرير لجنة التحقيق الإسرائيلية المعروفة بـ«لجنة ماحش» فيقول: «بخصوص الادعاءات التي وردت عن لجنة ماحش، بأنّ الكاميرات كانت معطلة، نحن طاقم دفاع نرى ونعلم يقيناً أنّ هناك منظومة إلكترونية دقيقة تعمل من خلال الكاميرات الموجودة في البلدة القديمة بشكل عام وفي باب الأسباط بشكل خاص». ويتابع: «خلال عملنا، رأينا العديد من الحالات التي قدمت فيها أدلة من خلال هذه الكاميرات بما فيها تلك المنصوبة في مكان الحادث ضد شبان، خصوصاً في معركة البوابات الإلكترونية، وكانت هذه الكاميرات هي أساس السيطرة للشرطة الإسرائيلية في المكان، وكانت الدليل المركزي في العديد من القضايا، وبالتالي فإنّ هذا الادعاء غير منطقي وغير مقبول بالمطلق، ونحن نرفض هذه الادعاءات، وننتظر نهاية التحقيق حتى نقف على حجج وموقف النيابة العامة الإسرائيلية، وعندها سيكون ردّنا عليها».

ويشير المحامي قطينة، إلى أنّه توجيه أكثر من كتاب للجنة «ماحش» بضرورة القيام بتحقيق حيادي، وجمع كلّ الأدلة بشكل متخصص ومهني ودقيق، لأنّ هذه الجريمة خطيرة جداً، إذ يدور الحديث عن قتل إنسان من الأشخاص ذوي الإعاقة، وقد طلبنا منهم الإسراع في إنهاء التحقيق مثل بقية الملفات التي تتولاها «ماحش» والنيابة العامة الإسرائيلية من خلال تقديم لوائح اتهام خلال المدد المحددة في القانون، والتي لا تتعدى شهراً واحداً، علماً أنّنا تجاوزنا 45 يوماً في قضية الشهيد إياد، وبعد إصدار النيابة قرارها بالملف، فإنّنا سنطالب بسجن القتلة المتهمين بالجريمة، وألاّ يبقوا أحراراً كما هم الآن يتجولون من دون قيود، كما سنقوم بتفعيل قضية الشهيد على المستوى الدولي وفي جميع المؤسسات الحقوقية الدولية التابعة لمجلس حقوق الإنسان وللأمم المتحدة.

ويشدد المحامي قطينة على أنّ قضية الشهيد الحلاق حالة فريدة، والفريد فيها أنّ الحادث بدأ في منطقة باب الأسباط وانتهى في باب حطة، أي لمسافة تزيد عن مائة متر، وبالتالي فإنّ التهرب من المسؤولية أمر لا يقبله العقل ولا المنطق، في حين يقوم طاقم الدفاع حالياً بالمتابعة مع أسرة الشهيد، وتوثيق الشهادات والمعلومات التي لديه، كما يتولى الفريق جميع الإجراءات اللازمة في هذا الخصوص».

الكاتب والمحلل السياسي والإعلامي راسم عبيدات، يتطرق إلى روايات الاحتلال المضللة في جرائم الإعدام التي ترتكب ضد مواطنين فلسطينيين لتجري لاحقاً تبرئة القتلة من جنود الاحتلال ومستوطنيه، فيقول لـ«العربي الجديد»: «في كلّ الحالات التي يجري فيها قتل شبان أو فتيات من المواطنين الفلسطينيين على يد جنود الاحتلال أو مستوطنيه وتصفيتهم بدم بارد كما حدث في قضية الشهيد إياد الحلاق ومن قبله أبناء عائلة دوابشة والشابين عبد الفتاح الشريف ومصطفى يونس وغيرهم، فإنّ كاميرات الاحتلال التي تعمل ليل نهار وتستطيع تمييز أرقام لوحات وأنواع السيارات وتمييز وجوه الأشخاص المشتبه فيهم من بين ألف وجه تصبح غير عاملة، ومعطلة، أو هي مجرد ألعاب».

يتابع عبيدات: «أما إذا كانت هناك عملية طعن أو قتل من قبل مواطن فلسطيني لجندي أو مستوطن صهيوني، فكلّ الكاميرات، بقدرة قادر، تصبح فاعلة. وفي قضية الشهيد الشاب من الأشخاص ذوي الإعاقة، إياد الحلاق، والتي تشكل عملية إعدامه فضيحة لجيش الاحتلال وشرطته وقيادته، فالقول بعدم عمل الكاميرات هدفه طمس وإخفاء الأدلة، وحتى لا يجري فضح رواية جنود الاحتلال وشرطته بأنّ الشهيد لم يشكل أيّ خطر عليهم، وبأنّه كما أكد الشهود جرى إطلاق الرصاص عليه بشكل متعمد وهو ملقى على الأرض بعد إصابته بعدة رصاصات». ويضيف: «ما جرى بحق الشهيد الحلاق عملية قتل بدم بارد بامتياز وهي جريمة حرب يجب أن يرفع ملفها إلى محكمة الجنايات الدولية من أجل محاكمة قتلة هذا الشاب ومن يقفون خلفهم في المستويين السياسي والأمني الإسرائيلي، وكذلك يجب استنفار جميع الطاقات والجهود الفلسطينية حقوقياً وقانونياً ودبلوماسياً لفضح وتعرية هذا الاحتلال الذي يعشق قتل أبناء شعبنا، فالجندي ليؤر أزاريا الذي أعدم المواطن عبد الفتاح الشريف في الخليل أمام الكاميرات نال المديح والثناء من قبل قادة جيش الاحتلال وفي مقدمتهم في تلك الفترة من تسمى بوزير العدل الإسرائيلية المتطرفة أيليت شكيد».

> كان يوم أحد، وفي هذا اليوم يفعّل الاحتلال عادة جميع الكاميرات
>
> ماذا لو كان الأمر يتعلق بمستوطن أو جندي تعرض لهجوم فدائي؟

جدارية تكريما لإياد الحلاق على الجدار في بيت لحم (موسى الشاعر/ فرانس برس)

32

عاماً، كان عمر الشهيد إياد الحلاق، يوم استشهاده عند باب الأسباط في القدس، في 31 مايو/ أيار الماضي

تحركات لمنع زواج القاصرات في الكويت

تراجعت نسبة زواج القاصرات في الكويت بالمقارنة مع سبعينيات القرن الماضي، على الرغم من ذلك، فإن القانون في البلاد ما زال يسمح بزواج القاصرات، ما يدفع حقوقيات إلى التحرك لتعديل القانون

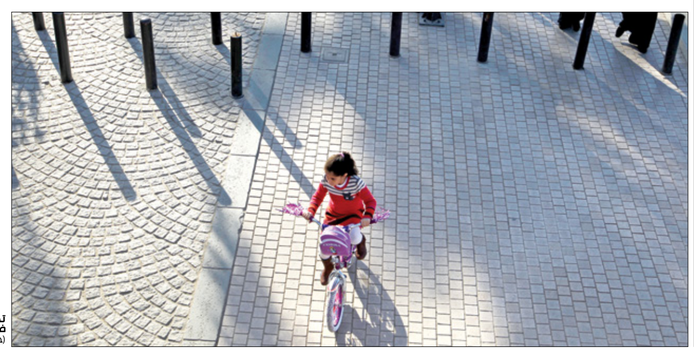

تحرم بعض الفتيات في الكويت من طفولتهن (جوناثان ويغز/ Getty)

الكويت ـ **خالد الخالدي**

تشهد الكويت حراكاً حقوقياً نسائياً لإنهاء زواج القاصرات والمطالبة بتغيير قانون الأحوال الشخصية الذي حدد توثيق سن الزواج القانوني بالنسبة للفتاة (بخمسة عشر عاماً)، ما يعد أمراً غير قانوني وغير أخلاقي، كما تقول الناشطات الحقوقيات النسويات. وتنص المادة 26 من قانون 51 لعام 1984 (قانون الأحوال الشخصية) على «منع توثيق عقد الزواج أو المصادقة عليه، ما لم تتم الفتاة الخامسة عشرة ويتم الفتى السابعة عشرة وقت التوثيق». أمر يراه قانونيون مخالفاً للمادة الأولى من قانون الطفل في الكويت، الذي تم تمريره في عام 2015، وينص على أن «الطفل هو كل من لم يتجاوز عمره 18 عاماً».

ويصطدم قانون الأحوال الشخصية أيضاً مع اتفاقية حماية الطفل التي وقعتها الكويت عام 1991، وتنص على حماية الأطفال ومنع تزويجهم تحت السن القانونية. في هذا السياق، تقول المحامية دلال العلي لـ«العربي الجديد»: «هناك مشكلة كبيرة في ما يتعلق بموضوع زواج القاصرات، لأن القانون يسمح به وبشكل رسمي، وهناك من يطبقه في الكويت من دون أدنى اعتبار لسن الفتاة الصغيرة، وأخذ موافقتها بحسب ما ينص قانون الأحوال الشخصية الكويتي».

وترى العلي أنّ الحلّ يكمن في تمرير تعديلات في مجلس الأمة على قانون الأحوال الشخصية ترفع السن القانوني للزواج من 15 عاماً إلى سنّ تجاوز مرحلة الطفولة بحسب القانون الكويتي وهو 18 عاماً. كما طالبت بتعديلات أخرى في قانون الأحوال الشخصية، منها سن قوانين ضد الاغتصاب الزوجي، وتعريف العنف المنزلي بشكل أوضح وإنهاء قوامة الرجل على المرأة. وفي حال زواج القاصر في الكويت، فإنّ قوانين وزارة التربية تلزمها الخروج من المدرسة «كي لا تؤثر على التلميذات»، وتنقل إلى التعليم المسائي الذي تدرس فيه النساء الكبار في السن اللواتي يطمحن لتعلم القراءة والكتابة، ما يؤثر على تحصيل الطفلة العلمي، بحسب الناشطة بتول العنزي.

> الحلّ في تمرير تعديلات بمجلس الأمة على قانون الأحوال الشخصية
>
> في حال زواج القاصر، تلزمها وزارة التربية بالخروج من المدرسة

وينتشر زواج القاصرات في المجتمعات الريفية أو البدوية بحسب العنزي. ولدى ولادة الطفلة، تحدّد هوية زوجها الذي غالباً ما يكون قريباً لها أو ابن عمها، ما يعني أن خياراتها في اختيار الزوج معدومة بسبب ضغط الأهل النفسي والقانون، من دون أن تتخذ الحكومة أية إجراءات لكبح هذه الزيجات أو إيقافها ما يشكل انتهاكاً لقوانين الطفولة والاتفاقيات التي وقعتها الكويت المتعلقة بالطفل والمرأة، منها اتفاقية «سيداو» التي وقعتها عام 1994. وأعربت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة عن أسفها للجهود المحدودة التي بذلتها الكويت للقضاء على زواج الأطفال، لكن الكويت التزمت أمام اللجنة بمراجعة القوانين في عام 2015.

ولا توجد إحصائيات رسمية لعدد القاصرات المتزوجات في الكويت. إلا أن مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث، وهو مركز دراسات كويتي، قال في دراسة له إن نسبة زواج القاصرات في الكويت هي 6 في المائة في عام 2019 في مقابل 40 في المائة في عام 1970. ويعزو عميد كلية العلوم الاجتماعية السابق حمود القشعان في دراسة له انخفاض نسبة زواج القاصرات إلى ارتفاع نسبة التعليم في المجتمع ورغبة المرأة في الحصول على شهادة ووظيفة قبل الزواج، وهو أمر طبيعي في المجتمعات المتعلمة، كما هو الحال مع المجتمع الكويتي الذي سجّل انخفاضاً كبيراً في نسبة الأمية. كما يعزو القشعان وجود زواج القاصرات اليوم إلى رغبة الأهالي من الاستفادة من الميزات المالية التي توفرها الدولة للمتزوجين، رافضاً تسميتها بالظاهرة ومؤكداً على أنها مشكلة تستوجب الحل.

وتمنح الحكومة الكويتية المتزوّج حق الحصول على قطعة أرض وقرض سكني، وتتولى دفع مهر الزواج له على شكل قرض حسن، إضافة إلى زيادة راتبه من خلال «علاوة الزوجية»، ويتولى الكثير من الكويتيين تزويج أبنائهم وبناتهم من الأقارب على الورق بهدف الحصول على الميزات المالية. ولا يتم عقد الزواج الحقيقي إلا بعد تخرج الفتاة من الجامعة وحصولها على وظيفة، وكذلك بالنسبة للشاب. ولا تملك الفتاة الحق في اختيار زوجها بحسب قانون الأحوال الشخصية الكويتي، إذ يمكن لولي أمرها تزويجها من دون إذن منها، وهو ما يحدث غالباً في زواج أبناء العم، ما يعني الحاجة إلى وجود قوانين تنظم الزواج والاغتصاب الزوجي.

وتقول المحامية دلال العلي إن الخطورة لا تتعلق بزواج القاصرات ممن هن في عمر الـ 15 عاماً، بل من هن أصغر سناً. وسجلت المحاكم الكويتية قضايا تتعلق بقيام بعض الأشخاص بتزويج بناتهم دون السن القانونية الكويتية لبعض الأشخاص بحجة «العادات والتقاليد والدين». وإذ تشير العلي إلى عدم تفشي هذه الظاهرة، تقول إن الإجراءات والقوانين في الكويت ليست حاسمة تجاه هذا الزواج، وتتساهل مع ولي الأمر بحجة أنه يعرف مصلحة ابنته أكثر منها.

كورونا يهدّد الدول العربية

لم تتراجع منظمة الصحة العالمية عن توقعاتها بعدم توفر لقاح لكورونا قبل العام الجديد، محذرة من عواقب وخيمة في الدول العربية بسبب الفيروس

لندن ـ **العربي الجديد**

ما زالت بلدان عدّة، خصوصاً الولايات المتحدة وبعض دول أميركا اللاتينية، تُسجّل ارتفاعاً كبيراً في عدد الإصابات بفيروس كورونا، في وقت حذّرت منظمة الصحة العالمية من عواقب وخيمة في الدول العربية من جراء الوباء. وعلى الرغم من التجارب الكثيرة لإنتاج لقاحات والنتائج الإيجابية، أشارت المنظمة إلى أنها لا تتوقع استخدامها قبل العام المقبل.

وأعلن المدير التنفيذي لبرنامج الطوارئ في منظمة الصحة العالمية مايك رايان، أن الباحثين يحرزون تقدماً كبيراً في تطوير لقاحات لمنع الإصابة بمرض كوفيد-19، مع دخول عدد قليل منها تجارب المرحلة الأخيرة. لكنه أضاف أنه من غير الممكن توقع بدء استخدامها قبل أوائل عام 2021.

من جهته، حذّر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس من «عواقب وخيمة تتعلّق بالأوضاع السياسية والاجتماعية في البلدان العربية من جراء انتشار فيروس كورونا»، وذلك في رسالة مصورة سجلها بالفيديو خلال إصداره «موجز سياسات خاصا بتداعيات فيروس كورونا على البلدان العربية».

وقال إنّ الجائحة الحالية «كشفت هشاشة الاقتصاديات والمجتمعات العربية والصعوبات في استجابة بلدان المنطقة للفيروس». وأشار إلى أنه «مع سقوط الملايين إلى أسفل السلم الاقتصادي، سيعيش ربع السكان العرب بالكامل في فقر وسط منطقة مليئة بالتوترات وعدم المساواة، ما سيكون له عواقب وخيمة على الاستقرار السياسي والاجتماعي».

وأوضح غوتيريس أن «بعض المجتمعات تضررت بشكل خاص، بما في ذلك النساء والمهاجرون، الذين يمثلون 40% من القوى العاملة. ويعتمد 55 مليون شخص بالفعل على المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة، و26 مليون لاجئ ومشرّد داخلياً العالقين في نزاعات مسلحة بالمنطقة».

وفي السياق نفسه، أكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن نحو ثلاثة مليارات شخص هم بين الأفقر في العالم، يجب أن يحصلوا على دخل أساسي مؤقت للمساعدة في إبطاء وتيرة تفشي كورونا. وأفاد تقرير أصدرته أول من أمس بأنه مع ارتفاع عدد الإصابات في الدول النامية، هناك «حاجة ملحة» لإجراءات من أجل حماية السكان الأكثر عرضة للخطر. وأشار إلى أن تمويلا بقيمة 500 مليار دولار يوفر دخلاً أساسياً مؤقتاً لـ 2,7 مليار شخص، ويغطي تكاليف «الحصول على الغذاء والرعاية الصحية والتعليم».

وقال مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أخيم شتاينر إن «الأوقات غير المسبوقة تستدعي إجراءات اجتماعية واقتصادية غير مسبوقة».

وبالأرقام، تخطّى عدد المصابين بكورونا في أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الأربعة ملايين مصاب، أكثر من نصفهم في البرازيل، وحصد الوباء حتى اليوم أرواح أكثر من 80 ألف شخص.

كما سجلت جنوب أفريقيا 572 وفاة من جرّاء الإصابة بالفيروس، ما رفع العدد الإجمالي إلى 5940 حالة. وتتصدر جنوب أفريقيا دول القارة السمراء لناحية عدد الإصابات.

إلى ذلك، حمل الرئيس الأميركي دونالد ترامب المتظاهرين في البلاد مسؤولية انتشار كورونا. وقال إن هناك أسبابا عدة لارتفاع حالات الإصابة بفيروس كورونا في بلاده، منها الاحتجاجات الأخيرة التي اندلعت لمناهضة العنصرية، مضيفاً أن «الحالات بدأت تتصاعد بين الشباب بعد وقت قصير من التظاهرات». كما لفت إلى أن «تجمعات الشباب خلال المناسبات وفي الحانات ساهمت في ارتفاع عدد الإصابات، وربما كذلك في الشواطئ».

وفيما يتعلق بإلزامية ارتداء الكمامات في البلاد، قال ترامب إن «ارتداء الكمامة متروك لحكام الولايات، لكن أنصح بوضعها». وقررت الحكومة المحلية في العاصمة واشنطن فرض ارتداء الأقنعة، من دون أن يسري على المباني الفدرالية.

يشار إلى أن أعداد حالات الإصابة المؤكّدة بفيروس كورونا في كاليفورنيا وصلت إلى نحو 409 آلاف شخص، لتتجاوز بذلك نيويورك الأكثر تضرراً من الوباء، بحسب جامعة «جونز هوبكنز». لكن فيما يتعلق بأعداد الوفيات، ما زالت نيويورك تفوق كاليفورنيا.

ولليوم التاسع على التوالي، سجّلت الولايات المتّحدة أكثر من 60 ألف إصابة جديدة خلال الـ 24 ساعة الماضية، بحسب «جونز هوبكنز»، ليرتفع عدد الإصابات إلى أكثر من 3,9 ملايين إصابة، بينها 63,967 إصابة سجّلت خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية.

عربياً، تجاوز عدد المتعافين أكثر من 688,520، فيما تجاوز عدد الإصابات المعلنة 870,772 إصابة، وما يزيد على 15,615 وفاة. أما عالمياً، فتخطّى عدد المصابين بالفيروس حول العالم 15,398,550 مصاباً، توفي منهم أكثر من 630,750 شخصاً، فيما بلغ عدد المتعافين عالمياً 9,373,516 شخصاً، بحسب «جونز هوبكنز».

يبدو أن معظم الناس يلتزمون بوضع الكمامات في بريطانيا (أدريان دينيز)

نسبة الإصابات بكورونا مرتفعة في الهند (أدرانيل موخرجي/ فرانس برس)